

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VD-٢١-٩٩١)

ال الصادر في الدعوى رقم (٤١٨٦٦-٢١-٧)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

غرامة التأخر بالسداد - غرامة التأخر في تقديم الإقرار - الدعوى تتعقد بتوفّر ركن الخصومة - غياب المدعي - إثبات انتهاء الخصومة.

الملخص:

مطالبة المدعي إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة التأخر بالسداد وغرامة التأخر في تقديم الإقرار - دلت النصوص النظامية على أن الدعوى تتعقد بتوفّر ركن الخصومة - ثبت للدائرة أن المدعي عليها تراجعت عن قرارها وقامت بإلغاء الغرامتين محل الدعوى، أي أن الدعوى بذلك تُعد منتهية - مؤدي ذلك: إثبات انتهاء الخصومة - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- مبدأ قضائي: "الدعوى تتعقد بتوفّر ركن الخصومة".

الواقع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

في يوم الثلاثاء ٣/٠٨/٢٠٢١م اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١/١) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ، وتعديلاته، والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٥٤٧٤) بتاريخ ١٢/٢٣/١٤٣٩هـ،

وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة لجان الضريبة برقم ٤١٨٦٦-٢١-٧ بتاريخ ١٦/٠٣/٢٠٢١م.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي / ... هوية وطنية رقم (...), تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعترافه على فرض غرامة التأخر بالسداد وغرامة التأخر في تقديم الإقرار، ويطلب إلغائهم.

وحيث أوجزت المدعي عليها ردها بأنها تدفع فيها بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية، وفقاً لأحكام المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة، وتطلب الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً.

وفي يوم الثلاثاء ٢١/٠٣/٢٠٢١م، انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد وحيث حضرت المدعي عليها ولم يحضر المدعي رغم تبلغه بموعده هذه الجلسة وطريقة انعقادها ولم يرد منه أي عذر مانع من حضورها، ومشاركة ممثل المدعي عليها (...) وبمواجهته بذلك طلب السير بالدعوى وإصدار القرار. حيث ان الهيئة قامت بإلغاء الغرامتين محل الدعوى وطالبت إثبات انتهاء الخصومة. وبعد النظر في الدعوى وما قدم من مستندات وحيث أن القضية مهيئة للفصل فيها وبعد إنهاء مشاركة الحاضر لغرض المداولة وعملاً بأحكام النظام ولائحته التنفيذية وقواعد عمل اللجان الضريبية قررت الدائرة قفل باب المراجعة تمهيداً لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٥/م) بتاريخ ١٤٢٥/١١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠/٤٠.٤) بتاريخ ١٤٤١/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل، لما كان المدعي يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن فرض غرامة التأخر بالسداد وغرامة التأخر في تقديم الإقرار وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣/م) وتاريخ ٢١/١٤٣٨هـ، وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروعياً بالتظلم أمام لجنة الفصل خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به وحيث أن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بإشعار غرامة التأخر بالسداد وغرامة التأخر في تقديم الإقرار في تاريخ ١٧/١١/٢٠١٩م، وتقدم بالتهم في تاريخ ١٦/٠٣/٢٠٢١م.

من حيث الموضوع، حيث إنَّ الدعوى تتعقد بتوفُّر ركن الخصومة وممْتنع تخلف هذا الركن أو زال لأي سبب كان في أي مرحلة من مراحل الدعوى فإنه يكون من المتعين الحكم بانتهاء الخصومة. وحيث تراجعت المدعي عليها عن قرارها فإن الدعوى بذلك تعد منتهية بتراجع المدعي عليها.

القرار

وبناءً عليه وبعد اطلاع الدائرة على الأنظمة واللوائح المعتمد بها وعلى أقوال الطرفين وبعد المداولة قررت
الدائرة بالإجماع ما يلي:
إثبات انتهاء الخصومة في الدعوى المقامة من المدعي ضد المدعي عليه.
صدر هذا القرار حضورياً بحق المدعي عليها وحضورياً اعتبارياً بحق المدعي، ويعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما
نصت عليه المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصل اللهم وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،